التوجيه النحوي عند الأمين المحلي (ت٦٧٣هـ) في كتابه مفتاح الإعراب

وسن فرحان طوفان

wasan1992@uomustansiriyah.edu.iq

الجامعة المستنصرية/ كلية الآداب/ قسم اللغة العربية

الملخص

ذكرنا في هذا البحث تعريف التوجيه لغةً واصطلاحاً وقد بينا أن التوجيه هو المعنى الذي وضعت من اجله التراكيب ويكون ذلك عن طريق الإعراب ، وذكرنا كذلك بيان المتقدمين للتوجيه وكان اهتمامهم فيه يدور حول بيان السبب أو ذكر العلة أو ايجاد المخرج لكل تركيب مختار عندهم ، وأما بيان المحدثين للتوجيه فكان يتلخص بقاعدة (لا خطأ ولا لبس) ، ثم بينا توسع البحث في مسألة التوجيه ودخوله في كافة المعارف التي لها صلة في اللغة العربية من بلاغة وتفسير فضلاً عن النحو والصرف ، أما عند الامين المحلي فكان التوجيه عنده موزع على اقسام الكلام ، توجيهٌ في الاسماء ، توجيهٌ في الافعال ، توجيهٌ في الحروف ، ثم أشرنا إلى موارد الاتفاق في التوجيه الذي اختاره في مسألةٍ ما وموارد الاختلاف كذلك.

الكلمات المفتاحية :(الأمين، التوجيه، الخولي، النحوي، المحلي)

Tofan Grammatical guidance according to Al-Amin Al-Mahalli (d. 673 AH) in his book Miftah Al-I'rab

Wasan Farhan

Al-Mustansiriya University,College of Arts, Arabic Language

Abstract

In this research, we defined interpretation linguistically and technically. We explained that interpretation is the meaning for which grammatical structures are created, and this is achieved through grammatical analysis. We also discussed the explanations of early scholars regarding interpretation, whose focus revolved around explaining the reason, stating the cause, or finding a way out for each structure they chose. Modern scholars' explanations of interpretation are summarized by the principle of "no error and no ambiguity." We then demonstrated the expansion of research on interpretation and its inclusion in all related fields of knowledge in the Arabic language, including rhetoric and exegesis, in addition to grammar and morphology. For al-Amin al-Mahalli, interpretation was distributed across the parts of speech: interpretation in nouns, interpretation in verbs, and interpretation in particles. Finally, we pointed out the points of agreement and disagreement in the interpretation he chose for a given issue

Keywords:(al-Amin, interpretation , al-Khouli, grammarian, al-Mahalli).

المقدمة:

الحمد لله الرحيم المنّان الذي انزل على عبده القرآن وعلّم الإنسان البيان ، والصلاة والسلام على رسوله خير الأنام محمد وآل بيته الأطهار.

أمّا بعد

يُعدّ التوجيه في اللغة العربية من الموضوعات المهمة والأساسية عند النحويين فبه يستعان على تحليل الكلمة في الجملة النحوية وفقاً للقواعد التي وضعوها النحاة وتوضيح اختيار التركيب النحوي المعين دون غيره وبيان علاقته بالسياق اللغوي والمعنى المقصود ، وقد ظهر التوجيه بصورةٍ ملفته عند النحويين السابقين وكذلك اللاحقين خصوصاً عند تعدد الأوجه الإعرابية أو تعدد احتمالات التفسير في التركيب اللغوي المعين ، ومن هنا فأن التوجيه النحوي يُعدّ أداة تحليليه دقيقة تكشف عن ثراء اللغة العربية ومرونتها فهي أداة

DOI:

لتفسير المعاني الدقيقة وتحقيق التماسك بين الشكل اللغوي إعراباً أو تفسيراً وبين المعنى المقصود ولذلك دخل في مجالاتٍ متعددة مثل التفسير والبلاغة وتحليل النصوص الأدبية .

وتكون هذا البحث من مقدمة وتمهيد تطرقنا فيه لمعنى التوجيه لغةً واصطلاحاً، وذكرنا نبذةً مختصرةً للتوجيه عند القدماء وعند المحدثين، ثم تكون من ثلاثة مباحث المبحث الأول بعنوان : التوجيه النحوي في الأسماء ، والمبحث الثاني بعنوان : التوجيه النحوي في الأفعال ، والمبحث الثالث بعنوان : التوجيه النحوي في الحروف، وانتهت الدراسة بخاتمة ونتائج ما وصل إليه هذا البحث.

التمهيد

التوجيه لغةً:

التوجيه مصدر الفعل الثلاثي المضعف العين (وجّه) وقد استعمل بمعانٍ متعددة في المعجمات اللغوية منها:

قال الخليل :((وجه: الوَجْهُ : مستقبل كل شيء . والجِهةُ: النَحْوُ . يقال : أخذتُ جِهَةَ كذا ، أي : نَحْوَهْ.... توجهوا إليك ، يعني : ولّوا وجوهم إليك ، والتّوجه: الفعل اللازم))

(الفراهيدي(ت:١٧٥هـ)،د.ت، صفحة ص٤/٦٦)

أما الجوهري فقد قال :((الوَجْهُ معروف ، والجمع الوُجُوه ..... والوجْهُ والجِهة بمعنىً والهاء عوضٌ من الواو، ويقال : هذا وَجْه الرأي ، أي هو الرأي نفسه.... وتَجَهْتُ إليك أتْجَهُ ، أي تَوجّهْتُ ، لأنَّ أصل التاء فيهما واوٌ . ووَجّهْتُه في حاجةٍ ، ووَجّهْتُ وجهي لله سبحانه وتَوَجّهْتُ نحوك وإليك)) (الجوهري (ت:٣٩٣هـ)،١٩٩٠م، صفحة ص٦/٢٢٥٤،٢٢٥٥).

وقال ابن فارس: ((وجه: الواو والجيم والهاء : أصلٌ واحد يدلُّ على مقابلةٍ لشيء ، والوجه مستقبلٌ لكلِّ شيء..... والوِجهة : كلُّ موضعٍ استقبلته ، ووجهت الشيء جعلته على جهة ....والتوجيه : أن تَحفِر تحت القِثّاءة أو البطيخة ثم تُضجِعَها)).(زكريا (ت:٣٩٥هـ)،د.ت، صفحة ٦/٨٩،٨٨)

ويمكن أن نستنتج مما ذكر أعلاه أن لفظ (وجه) في كل شيء بحسبه فيأتي بمعنى الوجه المعروف عند الإنسان، ويأتي بمعنى الجهة المتوجه إليها، ويأتي بمعنى الظهور والوضوح، ومنه يُقال وجه الكلام أي المراد أو المعنى الذي نقصده.

أما اصطلاحاً:

فقد قال الزركشي:((هو ما أحتمل معنيين ويؤتى به عند فطنة المخاطب))(الزركشي(ت:٧٩٤هـ)،١٩٨٤م، صفحة ٢/٣١٤).

أما الجرجاني فذكر أن التوجيه هو أن يكون الكلام على نحوٍ يكون مفحماً أو منافياً لكلام الخَصْم.(الجرجاني(ت:٨١٦هـ)،د.ت، صفحة ٦٢).

وقد نُقل عن الخولي في تعريفه للتوجيه :((هو المعنى النحوي الخاص بالحالة الإعرابية الواحدة ككون الكلمة مرفوعة لأنها فاعل أو مبتدأ أو غير ذلك من المعاني النحوية التي يكون عليها الرفع))(ضيف الله،٢٠١٣م، صفحة ٦) .

ومنه يتضح أن التوجيه النحوي هو المعنى الذي وضعت من أجله التراكيب ويكون ذلك عن طريق الإعراب.

التوجيه النحوي عند القدماء:

إن النحاة لم يختلفوا كثيراً في بيانهم للتوجيه عن بيانات المفسرين والبلاغيين وأهل القراءات القرآنية ، والتوجيه النحوي يعتني بذكر الدليل أو بيان سبب أو ذكر المخرج لأي حكمٍ أو مسألة نحوية ، والحكم النحوي له الأثر البالغ في توجيه المعنى الذي يناسب القاعدة النحوية أو الرأي الذي يختاره النحوي بحسب رأيه ودليله ، وقد نشأ التوجيه النحوي مع نشوء النحو بالمفهوم الاصطلاحي وقد قال ابن سلام الجمحي في مقدمة كتابه طبقات الشعراء :((ثم كان من بعدهم عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي فكان أول من بعّج بالنحو ومَدّ القياس والعلل))(الجمحي(ت:٢٣١هـ)،٢٠٠١م، صفحة ٣٠).

وقد ورد التوجيه عند سيبويه في موارد عديدة من كتبه المتعددة فذكر مثلاً في باب صار الفاعل فيه بمنزلة الذي فَعَل في المعنى وما يعمل فيه :((وذلك قولك: هذا الضاربُ زيداً فصار في معنى (هذا) الذي ضَربَ زيداً ، وعَمِل عَمَله ، لأن الألف واللام منعتا الإضافة وصارتا بمنزلة التنوين ، وكذلك (هذا الضاربُ الرجل) وهو وجهُ الكلام)) (بن قنبر،١٩٨٨م، الصفحات ١٨١-١٨٢/١). فيوجه سيبويه (نصب زيداً) وسبب هذا التوجيه هو أن اسم الفاعل عمل عمل فعله لأن هذا بمعنى (الذي) وهذا هو سبب عدم الإضافة.

DOI:

التوجيه النحوي عند المحدثين:

لقد سار الكثير من الباحثين المحدثين على خطى السابقين في الاهتمام في التوجيه وبينوا أهمية ذلك ، ومن ذلك ما ذكره تمام حسان من تلخيص الفائدة من التوجيه وهي الحصول على قاعدة لا خطأ ولا لبس وقد وضعها ابن مالك في شطر بيت من ألفيته :

وإن بشكل خيف ليس يجتنب

فالفائدة والصواب وأمن اللبس صورٌ ثلاثة وهي المبدأ العام الذي قام به النحاة في كتبهم بحيث تدور كل المسائل النحوية الجزئية في أطار هذا القانون العام الذي وضعوه ، والمقصود من التوجيه الضوابط المنهجية التي وضعها النحاة ليلتزموا بها عند النظر في المادة اللغوية (سماعاً كانت أم استصحاباً أم قياساً) التي تستعمل لاستنباط الحكم ، وهذه القواعد هي الأسس والقوانين التي يضعون عليها أفكارهم ويقيسون عليها أفكارهم وآرائهم التي يجعلونها تتصل بمفردات المسائل ، فهم يبدون آرائهم وفقاً لهذه الأحكام والقواعد لا لميلٍ شخصي أو فردي يكون بعيداً عن هذه القواعد العامة ، وسميت هذه القواعد بقواعد التوجيه لارتباطها بالتعليل وبتوجيه الأحكام أي أن وجهاً منها أولى من الوجه الآخر بالقبول حتى ليصلح أن يقترن بالألف واللام فيسمى (الوجه) أو الراجح أو المختار أي لا وجه أفضل منه فهذه القواعد هي دستور النحاة(حسان ،٢٠٠٠م، الصفحات ص ١٨٩-١٩٠).

الباب الأول : التوجيه النحوي في الأسماء

١-إعراب الأسماء الخمسة:

وهي اسماء عربية تُعرب بالحروف (الواو في حالة الرفع والالف في حالة النصب والياء في حالة الجر) وذلك عندما تكون مفردة ، مضافة ، غير مصغّرة ، وغير مضافة إلى ياء المتكلم وهي :(أب ، أخ ، حم ، فم ، ذو)

وقال امين الدين المحلي في إعراب هذه الأسماء :(وإذا جرت حركات الإعراب على أواخر الأسماء الخمسة المعتلة المضافة مفردة مكبرة ، مضافة إلى غير ياء المتكلم ، كقولك : أبوه ، وأخوه، وفوه ، وحموها ، وذو المال ، تبعها ما قبلها ، وثبتت الواو ساكنةً في الرفع ، استثقالاً للضم فيها ، وانقلبت ألفاً في النصب لانفتاح ما قبلها ، وياءً في الجر لانكساره وقُدّرت الحركات في الحروف) (المحلي(ت:٦٧٣هـ)،٢٠٢٣م، صفحة ٩٠،٩١،٩٢) .

ووجه إعرابها بالواو الساكنة في حالة الرفع وذلك لاستثقال الضم وانقلابها ألفاً في النصب لانفتاح ما قبلها ، وانقلابها ياءً في الجر لانكسار ما قبلها وقُدّرت الحركات بالحروف

أما النحاة الذين سبقوا الامين المحلي ومنهم المبرد إذ ذكر أن هذه الأسماء يضم الحرف الذي قبل الواو في حالة الرفع ، ويفتح في حالة النصب ، ويكسر في حالة الجر اتباعاً لما بعدها ، وكذلك في اسم ذو (المبرد(ت:٢٨٥هـ)،١٩٧٩م، صفحة ص٤/٢٣١).

واما ابن جني فقد ذكر أن هذه الأسماء تعرب بالحروف لا بالحركات المقدرة على الحروف ، فأن الواو علامة الرفع في هذه الأسماء ومَثّل بقوله : هذا أبوك، وأن الألف علامة النصب ومَثّل بقوله: رأيتُ أباك ، وأن الياء علامة الجر فيها ومَثّل بقوله : مررتُ بأبيك.(ابن جني(ت:٣٩٥هـ)،١٩٨٨م، الصفحات ٢٣-٢٤)ومن هذا يتضح مخالفة الأمين المحلي لما قاله ابن جني.

وأما أعلام النحويين الذين جاؤوا بعده ومنهم :

ابن هشام الأنصاري ذكر أن هذه الأسماء تعرب بالحروف لا بالحركات فترفع بالواو وتنصب بالألف وتجر بالياء (ابن هشام الانصاري (ت:٧٦١هـ)،د.ت، صفحة ١/٣٩)وهذا مخالفٌ للتوجيه الذي ذكره الأمين المحلي.

أما ابن عقيل فذكر في إعراب هذه الأسماء أن الواو تنوب عن الضمة في حالة الرفع ،والألف تنوب عن الفتحة في حالة النصب ، والياء تنوب عن الكسرة في حالة الجر (ابن عقيل(ت:٧٦٩هـ) ،١٩٨٢م، صفحة ١/٢٥) ومنه يتضح أن الأصل عنده الإعراب بالحركات.

٢- الفاعل لا يقدم على الفعل ولا يقع فعلاً:

قال الأمين : ((والفاعل : كل اسمٍ كان المسند إليه من فعلٍ أو شبهه خبراً عنه مقدماً عليه على طريقة (فَعَلَ) أو (فاعل)). (المحلي،٢٠٢٣م، صفحة ٢١٥)

فوجه أن الفاعل لا بدّ أن يكون اسماً ليكون المسند إليه من فعلٍ أو شبه فعل خبراً عنه في المعنى ويكون مقدماً عليه.

DOI:

وعند مراجعة الأعلام الذين سبقوا الأمين ومنهم:

المبرد ذكر أن الفعل بمنزلة الابتداء والخبر إذا قلت : قام زيدٌ فهو بمنزلة قولك : القائم زيدٌ ، أي بمنزلة الجملة الاسمية (المبرد،١٩٧٩م، صفحة ١٤٦/١).ومنه يفهم اشتراطه في الفاعل أن يكون اسماً.

وأما الزمخشري فذكر أن الفاعل هو أن يتقدم عليه المسند إليه من فعل نحو : ضربَ زيدٌ ، ومن شبه فعل نحو : زيدٌ ضاربٌ غلامهُ ويكون حقّه الرفع وسبب رفعه هو ما أُسند إليه فالأصل فيه أن يكون بعد الفعل (الزمخشري(ت:٥٣٨هـ)،٢٠٠٤م، صفحة ص٤٤).ومنه يفهم أن الفاعل لا بدّ أن يكون اسماً.

وذكر ابن عصفور الاشبيلي أن الفاعل لا يكون إلا اسماً أو ما هو في تقديره نحو : أنَّ وأنْ وما وكي المصدريات لأن ما بعدها تأويلٌ للمصدر ، ولا يكون الفاعلُ فعلاً خلافاً لمن قال ذلك.(الاشبيلي(ت:٦٦٩هـ)،ب.ت، صفحة ١/٩٢)

وأما الأعلام الذين جاؤوا بعده ومنهم :

ابي حيان الاندلسي فقد قال :((ذهب هشام وثعلب ، وجماعة من الكوفيين إلى أنه يجوز أن يسند الفعل إلى الفعل فأجازوا : يعجبني يقومُ زيدٌ ، وظهر لي أقامَ زيدٌ أمْ عمرو ، وذهب الفراء وجماعة : إلى جواز ذلك بشرط أن يكون العامل فعلاً قلبياً)).(ابي حيان (ت:٧٤٥هـ)،١٩٩٨م، صفحة ص٣/١٣٢٠)ومنه يتضح أنه لا يشترط أن يكون الفاعل اسماً فقط خلافاً لما اشترطه المحلي.

وأما ابن هشام فذكر أن الفاعل لا يشترط فيه أن يكون اسماً ومثّل بقوله : الزيدان خرجا ، فالزيدان مرفوع بالابتداء و(خرج) فعل ماضي والالف ضمير الاثنين وهو الفاعل والجملة الفعلية في محل خبر للمبتدأ (الزيدان) ، وكذا في قوله : الزيدان ضربا العمرين ، فالزيدان : مبتدأ ، وضرب : فعل ماضي والالف ضمير الزيدان وهو فاعل.(ابن هشام الانصاري (٧٦١هـ)،١٩٨٥م، الصفحات ص١٠٧-١٠٨)وبهذا يتضح عدم اشتراطه لأسمية الفاعل.

وتحصّل من هذه المسألة أن الأمين وافق الأعلام الذين سبقوه وقد ذكرنا بعضهم في المسأله اعلاه ، أما من جاؤوا بعده فقد خالفوه ونقلنا بعضاً منهم.

٣-لا جرمَ:

اختلف النحاة في (جرمَ) فمنهم من قال أنها فعلُ ماضٍ بمعنى (ردَّ) ومنهم من قال أن (لا) هنا نافية و(جرم) اسم بمعنى (لا بدَّ) وهو الذي اختاره الأمين المحلي إذ قال : ((وقولهم : لا جرمَ بمعنى : لا بُدَّ ، ولا محالة ، والمجموع بمعنى حقاً فيضمن معنى القسم ، فتقول : لا جرمَ لأفعلنَّ ، ولا جرمَ إنَّ زيداً قائمٌ ، أي : حقاً لأفعلن ، وحقاً إنَّ زيداً قائمٌ ، بكسر (إن) فإنْ لم يضمن معنى القسم فتحت (إن) بعده)) (المحلي،٢٠٢٣م، صفحة ٣٠٧)

ووجه ذلك بأن (لا جرمَ) بمعنى (لا بُدَّ ولا محالة) وكلاهما بمعنى (حقاً) فتكون بذلك اسمٌ.

أما الاعلام الذين جاؤوا قبل الأمين ومنهم:

سيبويه فقد ذكر أن (جرمَ) عاملةٌ في قوله تعالى :" لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّار" (النحل : ٦٢) لأنها فعل ومعناها : لقد حقَّ أنَّ لهم النار ، ولقد استحق أنّ لهم النار. (بن قنبر،١٩٨٨م، صفحة ٣/١٣٨)وقد خالف الأمين رأي سيبويه في هذه المسألة.

أما الفراء فذكر أن (لا جرمَ) كانت بمنزلة (لا بدَّ) فتقول : لا بُدَّ أنَّك قائمٌ، ولا بُدَّ أنَّك ذاهب ، فجرت على ذلك ويكثر استعمال النحاة لها في هذا المعنى حتى صارت بمنزلة (حقَّاً) ومَثّل بقول العرب :لاجرمَ لآتينك، وفسرها المفسرون بمعنى الحقِّ.

(الفراء(ت:٢٠٧هـ)،د.ت، صفحة ٨/٢)ومنه يتضح أنه اختار أنها اسمٌ وأن كان أصلها فعلٌ.

أما الذين جاؤوا بعد الأمين فلم نجد (جرمَ) عند كل من ابن هشام ، ابو حيان الاندلسي ، المرادي ، الاشموني ، الازهري.

أما الاسترآباذي فذكر أن في (جرمَ) معنى القسم واستشهد بقوله تعالى : :" لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّار" وذكر أنها فعلٌ عند سيبويه والخليل(الاسترآبادي(ت:٦٨٦هـ)،١٩٧٨م، صفحة ٤/٣٤٧).وقد وافق الأمين المحلي في هذا الرأي.

أما السيوطي فذكر (أن) تفتح بعد (جرمَ) فتكون بمعنى (حقَّاً) أي تكون (جرمَ) فعلاً ، وذكر أن بعض العرب أجراها محرى اليمين فكسر (إن) بعدها(السيوطي(ت:٩١١هـ)،د.ت، صفحة ١/٤٩٩) ومنه يتضح مخالفة السيوطي لرأي الأمين.

أما عباس حسن فقد قال :((إذا كسرت همزة (إن) فالسبب في إجراء (لا جرمَ) مجرى اليمين عند بعض العرب ، بدليل وجود اللام بعدها في مثل : لا جرمَ لأنا مكرمك ، فالحرف (لا) نافية للجنس ، (جرمَ) اسمه مع تضمنه القسم ، والجملة بعده من (إن ومعموليها)

DOI:

جواب القسم ، أما مع فتح همزة (أن) فكلمة (جرمَ) فعل ماضٍ بمعنى : (وجب) و (لا) زائدة والمصدر المؤول فاعل))(حسن،د،ت، صفحة ٢/٥٠٦).

٤-إعراب المثنى وجمع المذكر السالم:

اختلف النحاة في إعراب المثنى وجمع المذكر ولهم في ذلك آراء ومنهم من قال أنها تعرب بالحركات المقدّرة قبل علامة التثنية وعلامة الجمع ، ومنهم من قال أنها مقدرة على الألف والواو والياء ، ومنهم من قال أنهما يعربان بالحروف وهو الذي أختاره الأمين المحلي إذ ذكر أنه يكون في حالة الرفع واواً مفتوحاً ما قبلها في المقصور ومضموماً فيما عداه ونوناً مفتوحة ، وفي حالة النصب والخفض ياءاً مفتوحاً ما قبلها في المقصور ومكسوراً في غير المقصور ونوناً مفتوحة (المحلي،٢٠٢٣م، صفحة ٤٥٦).

ووجه ذلك أن الزيادة في جمع المذكر السالم تكون على الاسم المفرد العاقل المذكر الخالي من تاء التأنيث والخالي من التركيب المذكر بعد العلمية فتكون الزيادة في الحروف ولذلك يعرب بالحروف.

أما الاعلام السابقين على الأمين ومنهم سيبويه إذ ذكر أن الألف في رفع المثنى والواو في رفع جمع المذكر السالم والياء في الجر والنصب فيهما معاً هي حروف الإعراب لا أنها حركات مقدرة عليها أو قبلها (بن قنبر،١٩٨٨م، صفحة ١/١٨).

أما الاخفش فذكر أن إعراب المثنى والجمع السالم بالحركات المقدّرة قبل الألف او الواو في رفعهما وقبل الياء في نصبهما وجرهما ، وهذه الحروف دلائل على الإعراب ومنع من ظهور الإعراب ما قبل هذه الحروف بالحركات التي اقتضتها الحروف.(المجاشعي(ت:٢١٥هـ)،١٩٩٠م، صفحة ١٤/١)ويظهر منه مخالفة الأمين لهذا الرأي.

وأما الاعلام الذين جاؤوا بعده ومنهم :

الاسترآباذي فذكر أن إعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف ، لأن الحركات تكون للآحاد لا للتثنية ولا للجمع (الاسترآباذي،١٩٧٨م، صفحة ٧٨/١)

أما ابو حيان الاندلسي فقد قال :((وذهب الخليل وسيبويه أن حركات الإعراب مقدرة في الألف والواو والياء وأختاره الأعلم، والسهيلي وإليه أذهبُ)). (ابي حيان ، ١٩٩٨م، صفحة ١٣٢٠/٣)

الباب الثاني : التوجيه النحوي في الأفعال

١-كان ومعموليها:

قال الأمين المحلي في عمل كان :((وتدخل على المبتدأ والخبر أيضاً عوامل ترفع الاسم وتنصب الخبر، وهي كان وما تصرف منها ، ومعناها : اقتران مضمون الجملة بالزمان الماضي)) (المحلي،٢٠٢٣م، صفحة ١٣٦)

فوجه أن (كان) ترفع المبتدأ اسماً لها وتنصب الخبر خبراً لها فلم يطلق على المبتدأ اسم الفاعل ولا مشبهاً بالفاعل ولا مشبهاً بالحال ، ولم يطلق على الخبر مفعولاً ولا اسم المفعول خلافاً لجملةٍ من النحاة.

وعند مراجعة بعض النحاة الذين سبقوا الأمين ومنهم :

سيبويه فقد اطلق اسم الفاعل على المبتدأ الذي دخلت عليه (كان) واطلق اسم المفعول على خبرها في باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول واسمُ الفاعل والمفعول فيه لشيٍ واحدٍ (بن قنبر،١٩٨٨م، صفحة ١/٤٥).

وذكر ابن السراج أن (كان) ترفع المبتدأ تشبيهاً بالفاعل وتنصب الخبر تشبيهاً بالمفعول ومَثّل بقوله : كان عبدالله أخاك ، وضرب عبدالله أخاك ، إلا أن المفعول في (كان) لا بد أن يكون فاعلاً لأن اصله المبتدأ وخبره. (السراج(ت:٣١٦هـ)،١٩٩٦م، صفحة ١/٨٢)

ومنه يظهر مخالفة المصنف للأطلاق الذي ذكره سيبويه والأطلاق الذي ذكره ابن السراج.

وأما الزجاجي فذكر أن (كان) ترفع المبتدأ لأنه اسم كان وتنصب الخبر لأنه خبر (كان) فلم يطلق على معمولي (كان) أيَّ تسميةٍ أخرى(الزجاجي(ت:٣٤٠هـ)،١٩٨٤م، صفحة ٤١). وما ذكره هو الذي أختاره الأمين.

أما الاعلام الذين جاؤوا بعد المصنف ومنهم ابن هشام فذكر أن المبتدأ يرفع بـ (كان) عندما تدخل عليه ، والخبر ينصب بها وكذلك في أخواتها فنقول : كان زيدٌ قائماً ، واصبح عبدالله شاخصاً ، وامسى أخوك زائراً ، وهكذا في بقية أخواتها (أبن هشام الانصاري،د.ت، صفحة ١٣٧). ولم يطلق عليها تسميةً أخرى.

DOI:

وذكر الازهري أن (كان) ترفع المبتدأ لأنه يشبه الفاعل ، وتنصب خبره لأنه يشبه المفعول ، وأن سُمي المبتدأ باسمها والخبر خبرها. (الازهري(ت:٩٠٥هـ)،٢٠٠٠م، صفحة ١/٢٣٣)ولم يذكر أن (كان) هي التي ترفع المبتدأ وتنصب الخبر وهذا مخالفٌ لما أختاره الأمين.

٢- نصب الفعل المضارع بعد (واو المعية)

ذكر الأمين المحلي في نواصب الفعل المضارع أن (واو المعية) التي تنصب الفعل المضارع بـ (أن) المضمرة (المحلي،٢٠٢٣م، صفحة ١٣٧).

ووجه ذلك أن الواو بمعنى الجمع وليست للصرف فلا تعطف ما بعدها على ما قبلها.

وعند مراجعة الاعلام الذين سبقوه ومنهم الفراء ذكر أن (الواو) تأتي معطوفة على كلام في أوّله حادثة ولا يصح إعادتها على الذي عطف عليها فإن كان هكذا فتأتي بمعنى الصرف أي يصرف ما بعدها إلى معنى اخر (الفراء د.ت، صفحة ٣٤/١) يذكر أنها تأتي بمعنى (الجمع) وهذا لم يختاره الأمين المحلي.

أما ابن السراج فذكر أنه إذا لم ترد الأشراك بين فعلٍ وفعلٍ آخر أي أردنا عطف الفعل على الذي قبل (واو المعية) أضمرت (أن) وتكون الواو في جميع هذا بمعنى (مع) فقط ، ومَثّل بقوله: لا تأكلِ السمكَ وتشربَ اللبنَ أي لا تجمع بين هذين الفعلين (ابن السراج،١٩٦٩م، صفحة ١٥٤/٢)وهذا الرأي هو الذي وافقه الأمين المحلي.

وأما الذين جاؤوا بعد الأمين ومنهم ابن هشام إذ ذكر أن الواو الناصبة للفعل إذا لم ترد بها معنى العطف تسمى واو الصرف لأنها تصرف آخر الكلام على أوله ومَثّل بقوله : لا تأكلِ السمكَ وتشربَ اللبنَ ، و(تشرب) نصب بواو الصرف بـ أن المضمرة. (أبن هشام الانصاري،د.ت، صفحة ٢٧٠)

أما ابن عقيل فذكر أن (الواو) للجمع تقديره (مع) فيكون المعنى في المثال : لا تأكل السمك مع شرب اللبن فأن الواو من محتملاتها (المعية) ولكنّ هنا يتعين معناها بـ مع وجوباً. (ابن عقيل ،١٩٨٢م، صفحة ٩٥/٣) ومنه يتضح موافقة ابن عقيل لما ذكره المصنف.

٣-ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل:

قال الأمين المحلي :"وقد يدخل على المبتدأ والخبر ما يتعدى إلى ثلاثة فيصير المبتدأ مفعولاً ثانياً ، والخبر مفعولاً ثالثاً ، وذلك : أعلمتُ وأريتُ وأشعرتُ وأدريتُ وعرّفتُ وأنبأتُ ونبّأتُ وأخبرتُ وخبّرتُ وحدّثتُ ، وما تصرف منها ، كقولك : أعلمتُ عمراً زيداً قائماً ، وكذلك سائرهنَّ إذا كنّ بمعنى : أعلمتُ" (المحلي،٢٠٢٣م، صفحة ١٣٥) واختلف النحاة فيما تعدّت إليه هذه الأفعال هل أنها منصوبة على المفعولية أم المصدرية أم غير ذلك ،وأختار المصنف أنها تعدّت إلى ثلاثة مفاعيل.

ووجه ذلك أن هذه الأفعال تكون بمعنى الأخبار والأخبار بمعنى الأعلام فتكون منصوبة على المفعولية.

وأما الذين سبقوه ومنهم ابو علي الفارسي إذ ذكر أنها متعدية إلى مفعولين لا يجوز الاقتصار على احدهما دون الآخر ، وإذا نقلنا الفعل بالهمزة نحو قولك : أعلم أو بالتضعيف نحو قولك: علّم فيتعدى الفعل إلى ثلاثة مفاعيل نحو قولك : أرى الله زيداً عمراً خيرَ الناسِ.(النحوي(ت:٣٧٧هـ)،١٩٩٦م، صفحة ١٥٦)ومنه يتضح موافقة الأمين لهذا الرأي.

أما ابن الحاجب فذكر أن هذه الأفعال متعدية في الحقيقة إلى مفعول واحد لأنه فعلٌ والفعل يتعقل بمتعلقٍ واحد فوجب أن يكون ذلك أي متعدية إلى واحدٍ فقط ، أما الثاني والثالث فأنهما منصوبان على المصدرية (ابن الحاجب (ت:٦٤٦هـ)،ب.ت، صفحة ٢/٥٣).وهذا خلافٌ للذي أختاره الأمين المحلي.

وذكر ابن مالك أنها متعدية إلى ثلاث يكون الأول منصوباً على المفعولية والثاني منصوباً على اسقاط حرف الجر أما الثالث فيكون منصوباً على الحال نحو قولك : حدثتُ زيداً عمراً منطلقاً، عمراً : منصوب على اسقاط حرف الجر اي (بعمرو) ، منطلقاً : منصوب على الحالية (الجياني(ت:٦٧٢هـ) ،١٩٩٠م، صفحة ٢/١٠١)فلم يختار أنها متعدية إلى ثلاثة مفاعيل وهذا خلاف ما أختاره الأمين.

DOI:

أما الذين جاؤوا بعده ومنهم الأشموني فذكر أن من الأفعال ما تتعدى إلى ثلاث مفاعيل إذا دخلت عليهم الهمزة لأنها إذا دخلت على الفعل الثلاثي يتعدى إلى مفعول كان قبلُ فاعلاً فيصبح متعدياً أن كان لازماً ويزداد مفعولاً أو أكثر أن كان متعدياً فينصب الثلاثة على أنها مفاعيل ومثّل بقوله : أراني اللهُ الحقَّ غالباً.(عيسى(ت:٩٠٠هـ)،١٩٩٨م، صفحة ١/٣٨٠)

أما الازهري فذكر أن هذه الأفعال متعدية إلى ثلاث وتكون منصوبة على المفعولية ومَثّل بقوله تعالى :" كَذَٰلِكَ يُرِيهِمُ ٱللَّهُ أَعۡمَٰلَهُمۡ حَسَرَٰتٍ عَلَيۡهِمۡۖ " (البقرة:١٦٧) فـ (يُرى) بضم الياء مضارع أرى ، والهاء والميم مفعول أول و(الله) لفظ الجلالة فاعل، و(اعمالهم) مفعول ثان و(حسرات) مفعول ثالث (الازهري،٢٠٠٠م، صفحة ٣٨٦/١)ومنه يتضح موافقة هذين العلمين لما ذكره المصنف.

٤-نصب الفعل المضارع بعد (لام كي)

اختلف النحاة في نصب الفعل باللام الواقعة بعد (كي) ايجاباً أو نفياً ، وأختار الأمين أن اللام ناصبة بنفسها وليس بـ أن مضمرة بعد اللام ووجه ذلك بقوله لقيام اللام مقام أن في النصب (المحلي،٢٠٢٣م، صفحة ١٩٣).

وأما الذين سبقوه ومنهم سيبويه إذ ذكر أن الفعل ينصب بـ (أن) المضمرة الواقعة بعد (لام كي) وليس باللام نفسها ، وأمّا من أدخل عليه اللام ولم تكن (كي) في معنى الاستفهام (كَيْمَه) فإنها بمنزلة (أن) وتدخل عليها اللام كما تدخل على أن (بن قنبر،١٩٨٨م، صفحة ٦/٣). ومنه يظهر مخالفة الأمين لهذا الرأي.

أما ابو علي الفارسي فذكر أن (كي) على ظربين : أحدهما : تكون (كي) ناصبة بنفسها للفعل المضارع ومثّل بقوله تعالى :" لكي لا تأسوا" (الحديد ٢٣) فلا تكون بمنزلة اللام لأنها مقترنه باللام فإذا لم يصح ذلك ثبت أن انتصاب الفعل بها ، والضرب الآخر : أن تنصب الفعل بـ (أن) المضمرة وبعدها (النحوي ،١٩٩٦م، صفحة ٢٤٢،٢٤١)ومنه يظهر موافقة الأمين المحلي لما ذكره الفارسي في الضرب الاول.

وأما من جاء بعده من الاعلام ومنهم ابن عقيل فذكر أن (كي) تكون ناصبة بنفسها إن كانت موصولة وليست جارة ، لأن حرف الجر لا يدخل على حرف جر آخر إلا في ضرورة ومثّل بقوله تعالى : " لكي لا تأسوا" (الحديد ٢٣) ، وتكون ناصبة بـ (أن) المضمرة بعدها غالباً إن كانت جارة وليست موصولة (ابن عقيل،١٩٨٢م، صفحة ٦٨/٣). فما ذكره في الشق الاول موافقٌ لما أختاره الأمين المحلي.

أما ابن الخضري فذكر أن (كي المصدرية) تنصب الفعل بنفسها ، وأما إذا كانت تعليلية فتنصب المضارع بـ أن مضمرة ،لأنها إما مصدرية قطعاً أو تعليلية قطعاً. (الخضري(ت:١٢٨٧هـ)،٢٠٠٣م، صفحة ٢/٧٢٤)

الباب الثالث: التوجيه النحوي في الحروف

١-عوامل نصب الاسم ورفع الخبر

ذكر الامين هي سبعة أحرف ومنها : إنّ المكسورة المشددة وأنّ المفتوحة المشددة ، ووجه ذلك بأنها من العوامل التي تدخل على المبتدأ والخبر فينصب الاسم بها ويرفع الخبر بها كذلك (المحلي،٢٠٢٣م، صفحة ١٥٥)

أما الاعلام الذين سبقوه ومنهم سيبويه فقد ذكر عن الخليل أنه قال : ((أنها عملت عملين : الرفع والنصب ، كما عملت كان الرفع والنصب حين قلت : كان أخاك زيدٌ)). (بن قنبر،١٩٨٨م، صفحة ٢/١٣١)ومنه يفهم أن خبر الاحرف المشبهة بالفعل رُفع لدخول هذه الاحرف فليس الخبر باقٍ على رفعه وهذا ما أختاره الامين.

ومنهم ابن السراج فقد ذكر أن هذه الحروف المشبهة بالفعل تدخل على المبتدأ والخبر فتنصب الاول وترفع الثاني ومثّل بقوله: أن زيداً أخوك ، فهذه الاحرف عملت في المبتدأ والخبر كما عملت (كان) فلم تعمل في الاسم فقط وتركت الخبر على حاله (ابن السراج،١٩٦٩م، صفحة ٢٣٠/١)وقال الانباري : ((ذهب الكوفيون إلى (أنّ) واخواتها لا ترفع الخبر ....فاحتجوا بأن قالوا: أجمعنا على أن الأصل في هذه الأحرف لا تنصب الاسم ، وإنما نصبته لأنها أشبهت الفعل ، فإذا كانت إنما عملت لأنها أشبهت الفعل فهي فرعٌ عليه ، وإذا كانت فرعاً عليه فهي أضعف منه ، لأن الفرع أبداً يكون أضعف من الأصل ، فينبغي أن لا يعمل في الخبر ، جرياً على القياس في حطّ الفروع عن الأصول ، أنا لو أعملناه عمله لأدّى ذلك إلى التسوية بينهما ، وذلك لا يجوز، فوجب أن يكون باقياً على رفعه قبل دخولها)) (الانباري (ت:٥٧٧هـ)،١٩٦١م، صفحة ١/١٧٦)

DOI:

وذكر السهيلي : أن الخبر هو الاسم الاول في المعنى فهو باقٍ على رفعه ، فلم يرفع على اساس أنه اسمٌ لـ (أنّ) أو احدى اخواتها .(السهيلي(ت:٥٨١هـ)،١٩٩٢م، صفحة ٣١٣)فما ذهب إليه الكوفيون وتبعهم على ذلك السهيلي مخالفٌ لم اختاره الامين المحلي.

وأما الذين جاؤوا بعده ومنهم الاسترآباذي بعد أن ذكر رأي البصريين والكوفيين قال : ((ومذهب البصريين أولى ، لأن اقتضاءها للجزأين على السواء ، فالأولى أن تعمل فيهما ، ولا سيما مع مشابهةٍ قويةٍ بالفعل المتعدي)) (الاسترآباذي،١٩٧٨م، صفحة ٣٣٢/١) ومنه يتضح ميله للرأي الذي اختاره المصنف.

أما الاشموني فذكر أن هذه الاحرف تنصب المبتدأ اسماً لها وترفع الخبر خبراً لها. (عيسى،١٩٩٨م، صفحة ٢٩٤/١) فليس الخبر عنده باقٍ على حاله في الرفع ومن يتضح موافقته للأمين.

٢-اعمال (كأن) المخففة وألغاؤها:

ذكر الامين (كأنّ) للتشبيه تنصب المبتدأ اسماً لها وترفع الخبر خبراً لها ،فإذا خففت لا يبطل عملها ووجه ذلك بجواز اعمالها وألغاؤها (المحلي،٢٠٢٣م، صفحة ١٥٦)وأما من جاء قبله من الاعلام ومنهم سيبويه إذ مثّل بقول الشاعر:

ويوماً تُوافِينا بَوْجهٍ مُقَسّمٍ كأنْ ظبيةٌ تعطو إلى وارقِ السلَمْ

ذكر أن (ظبيةٌ) مرفوع على أنه خبر (كأن) المخففة واسمها محذوف تقديره : كأنها. (بن قنبر،١٩٨٨م، صفحة ٢/١٣٥) .ومنه يفهم أنه اجاز عمل (كأن) المخففة.

أما الزمخشري فذكر (كأن) إذا خففت يبطل عملها ومَثّل بقول الشاعر (الزمخشري ،٢٠٠٤م، صفحة ٣٠٤،٣٠٥)

كأنْ ثدياهُ حُقّانِ ومنه يظهر مخالفة الامين لما أختاره الزمخشري

أما ابن الحاجب فذكر أن (كأن) إذا خففت جاز إعمالها والغاؤها ثم ذكر أن الالغاء عند التخفيف اكثر من الإعمال (ابن الحاجب ،د.ت، صفحة ١٩٧/٢)

أما الذين جاؤوا بعده منهم : المرادي قال: ((احكام (كأنّ) أنها قد تُخفَّف وإذا خفّفت لم يبطل عملها)) .(المرادي(ت:٧٤٩هـ)،١٩٩٢م، صفحة ٥٧٤)

أما ابن عقيل فذكر (كأن) إذا خفّفت تبقى عاملة ولا تُلغى ، ولا يلزم كون اسمها المحذوف ضمير الشأن. (ابن عقيل ،١٩٨٢م، صفحة ٣٣٢/١) ولم يذكر جواز الالغاء ومنه يظهر مخالفته لما اختاره الامين المحلي.

٣- سين وسوف

ذكر المصنف أن من علامات الفعل اللفظية التي تأتي في اول الفعل (سوف وسين المختزلة منها) ووجه ذلك بأن (سين وسوف) معناهما واحد إلا أن (سين) اقصر زماناً منها ولذا فهي ليست حرفاً مستقلاً بنفسه ك سوف (المحلي،٢٠٢٣م، صفحة ٨٣)

أما من سبقوه من الاعلام ومنهم سيبويه فذكر أن من الحروف التي تكون علامةً للفعل هي (سوف) فتقول : سوف يفعل وهي بمنزلة (السين) التي في قولنا : سيفعل (بن قنبر،١٩٨٨م، صفحة ٣/١١٥)ويظهر من كلامه أن كلاً منهما حرفاً مستقلاً بنفسه وأن اشتركا في المعنى وهذا غير ما اختاره الامين المحلي.

ومنهم الزمخشري فذكر (السين وسوف) ثم ذكر أن (سوف) فيها دلالة على زيادة زمان المستقبل ومثّل بقوله : سوَّفته أي أطالت زمانه وأما (السين) فدلالتها على الاستقبال اقصر من سوف. (الزمخشري ،٢٠٠٤م، صفحة ٣٢٤) فكلا منهما حرف مستقل بنفسه وإن دلّا على معنى واحد.

وأما الانباري فذكر أن (السين) عند الكوفيين اصلها (سوف) وذلك لأنهم اكثروا من استعمال (سوف) في كلامهم وجريها على ألسنتهم ، ومن عادتهم أنهم يحذفون عند كثرة الاستعمال كما في قولهم (لم يكُ) التي كانت (لم يكن) فكذلك (سوف) حذفوا منها (الواو والفاء) تخفيفاً فكانت السين. (الانباري،١٩٦١م، صفحة ٦٤٦/٢) ومنه يظهر موافقة المصنف لما ذهب إليه الكوفيون.

وذكر ابن مالك عن بعض النحويين أنهم زعموا أن (السين) أصلٌ برأسها مثل –(سوف) وليس متفرعة منها ، ثم ذكر أن هذا تكلفٌ ودعوة مجردة عن الدليل فهي متفرعةٌ منها وليست أصلٌ برأسها . (الجياني،١٩٩٠م، صفحة ٢٥/١)

وأما الاعلام الذين جاؤوا بعده ومنهم المالقي

DOI:

ذكر أن الصحيح في (السين) أنها حرفٌ للاستقبال قائمٌ بنفسه مختصٌ بالفعل المضارع ولذلك لم يكن عاملاً فلا يصح أن نفصل بينه وبين فعله، أما دعوى أن (السين) منقطعةٌ من (سوف) فهي دعوة بلا دليل.(المالقي(ت:٧٠٢هـ)،د.ت، صفحة ٣٩٧)وهو مخالفٌ لما اختاره الأمين.

وأما ابو الفداء فذكر أن (السين وسوف) اختصا بالفعل فيكونا معه كأحد اجزائه وهما وأن دلا على الاستقبال إلا أن (سوف) فيها زيادةٌ في التنفيس على سين.(ابي الفداء(ت:٧٣٢هـ)،٢٠٠٥م، صفحة ٢/١٤٦)

ويظهر من كلام المالقي وابو الفداء مخالفتهم للرأي المختار عند الامين المحلي.

الخاتمة

١- استند الامين المحلي في بعض توجيهاته على القياس النحوي وفي بعضها الآخر على المعنى.

٢- ذكرنا التوجيهات التي أختارها الأمين المحلي في كافة الأبواب النحوية مع ذكر مخالفتهِ أو موافقته للأعلام الذين سبقوه والذين جاؤوا بعده.

٣- كانت التوجيهات التي اختارها الأمين المحلي بعضها موافقة للكوفيين وبعضها موافقه للبصريين.

٤- ذكرنا في هذا البحث التعاريف المختلفة التي ذكرها النحاة لمفردة التوجيه، وكذلك بعض المعاني المتعددة التي استعملت لهذه المفردة.

المراجع

أبن الحاجب، لأبي عمرو عثمان (ت٦٤٦هـ)، الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق : د. موسى بناي العليلي ، مطبعة العاني – بغداد

ابن الفراء ، ابو زكريا يحيى بن زياد (ت٢٠٧هـ)، معاني القرآن ، تحقيق : احمد يوسف نجاتي ، محمد علي النجار ، عبد الفتاح اسماعيل ، دار المصرية –مصر، ط١.

المبرد، ابي العباس محمد بن يزيد (ت٢٨٥هـ)،المقتضب ، تحقيق : محمد عبد الخالق عظيمة ، القاهرة ، ط٣ ، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م).

ابن جني ، أبي الفتح عثمان (ت٣٩٥هـ)، اللمع في العربية، تحقيق : د. سميح أبو مُغلي ، عمان- دار مجدلاوي للنشر ، ١٩٨٨.

ابن عقيل، بهاء الدين (٧٦٩هـ)، المساعد على تسهيل الفوائد ، تحقيق : د. محمد كتمل بركات ،دار الفكر – دمشق ، ط١ ، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م

قمبر، أبي بشر عمرو بن عثمان (ت١٨٩هـ)، الكتاب ، تحقيق وشرح : عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط٣ ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

ابن هشام، الانصاري (٧٦١هـ) ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك منشورات المكتبة العصرية ، بيروت – لبنان. :

ابن هشام، الانصاري (ت٧٦١هـ)، شرح جمل الزجاجي، تحقيق :د.علي محسن عيسى ، عالم الكتب ، بيروت ، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م

ابي الفداء، لأبي الفداء (ت٧٣٢هـ) ، الكناش في النحو والتصريف، تحقيق : د.جوده مبروك محمد ، مكتبة الآداب – القاهرة ، ط٢ ،١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م

أبي حيان الاندلسي (ت٧٤٥هـ)، ارتشاف الضرب من لسان العرب ، تحقيق : د.رجب عثمان محمد ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، ط١ ، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.

الازهري، خالد عبدالله الازهري(ت٩٠٥هـ)، شرح التصريح على التوضيح، تحقيق : باسل عيون السود، دار الكتب العلمية ، بيروت-لبنان ، ط١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

الاسترآبادي ، رضي الدين (ت٦٨٦هـ)، شرح الرضي على الكافية ، تصحيح وتعليق : يوسف حسن عمر ، ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م

الاشبيلي ،ابن عصفور (ت٦٦٩هـ)، شرح جمل الزجاجي ، قدم له ووضع هوامشه : فوّاز الشعّار، دار الكتب العلمية ، بيروت-لبنان

DOI:

الاشموني، أبي الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى (ت٩٠٠هـ)، شرح الاشموني على ألفية ابن مالك ، قدّم له ووضع هوامشه : حسن حمد ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م

الانباري ،لأبي البركات (ت٥٧٧هـ)، الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين والبصريين والكوفيين ، مطبعة السعادة ، ط٤ ، ١٣٨٠هـ-١٩٦١م

الجرجاني ، العلامة علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني (ت٨١٦هـ)، معجم التعريفات ، تحقيق : صديق المنشاوي ، دار الفضيلة – القاهرة).

الجمحي، محمد بم سلام (ت٢٣١هـ)، طبقات الشعراء، منشورات علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.

الجوهري، إسماعيل بن حمّاد (٣٩٣هـ)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق : احمد عبد الغفور عطّار ، دار العلم للملايين ، بيروت– لبنان ، ط٤ ، ١٩٩٠م.

الجياني، ابن مالك الطائي (ت٦٧٢هـ)، شرح تسهيل الفوائد، تحقيق : د. عبد الرحمن السيد ، محمد بدوي المختون ، هجر للطباعة والنشر ، ط١ ، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م

حسان ، تمام ، الأصول(دراسة ابستيمولوجيه للفكر اللغوي عند العرب) ، عالم الكتب ، ١٤٢٠هـ –٢٠٠٠م

حسن ، عباس ، النحو الوافي ، دار المعارف ، ط١٥

الخضري ، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ضبط وتشكيل وتصحيح : يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر ، بيروت– لبنان ، ط١، ١٤٢٤هـ–٢٠٠٣م

الزجاجي، ابو القاسم عبد الرحمن (ت٣٤٠هـ)، الجمل في النح ، تحقيق : د.علي توفيق الحمد ،مؤسسة الرسالة– دار الأمل ، بيروت ، ط١، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م

الزركشي ، للإمام بدر الدين الزركشي (٧٩٤هـ)،البرهان في علوم القرآن ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، مكتبة دار التراث – القاهرة ، ط٣ ، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م

زكريا، لأبي الحسين احمد بن فارس بن زكريا (ت٣٩٥هـ)، مقاييس اللغة، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، دار الفكر للطباعة والنشر .

الزمخشري، ابي القاسم محمود (ت٥٣٨هـ)، المفصل في علم العربية ، تحقيق : د. فخر صالح قدارة ، دار عمار ، ط١ ، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م

السراج، لأبي بكر محمد (ت٣١٦هـ)، الأصول في النحو، تحقيق : د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة ، بيروت–لبنان ، ط٣، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م .

السهيلي،ابي القاسم عبد الرحمن السهيلي (ت٥٨١هـ)، نتائج الفكر في النحو، تحقيق : الشيخ عادل احمد عبد الموجود ، الشيخ علي محمد معوض ، دار الكتب العلمية ، بيروت–لبنان ، ط١، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م

السيوطي ، جلال الدين (ت٩١١هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، تحقيق : عبد الحميد هنداوي ، المكتبة التوفيقية–مصر.

ضيف الله، نيفين فيصل، التوجيه النحوي للقراءات القرآنية في تفسير الطبري ، رسالة ماجستير – الأردن ، ٢٠١٣.

الفراهيدي ، لأبي عبد الرحمن الخليل بن احمد (ت١٧٥هـ) ،العين ، تحقيق: د. مهدي المخزومي ، د. إبراهيم السامرائي ، سلسلة المعاجم والفهارس

المالقي، للإمام احمد بن عبد النور المالقي (ت٧٠٢هـ)، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق : احمد محمد الخراط ، مجمع اللغة العربية – دمشق.

المجاشعي، ابو الحسن المجاشعي الأخفش (ت٢١٥هـ)، معاني القرآن ، تحقيق : د. هدى محمود قراعة ، مكتبة الخانجي– القاهرة ، ط١، ١٤١١هـ–١٩٩٠م

DOI:

المحلي، الأمين الدين أبي بكر محمد بن علي (ت٦٧٣هـ)، مفتاح الإعراب ، دراسة وشرح وتحقيق: أ.د. حسانين إبراهيم حسانين ،دار اللؤلؤة ، المنصورة- مصر ، ط١ ،١٤٤٤هـ-٢٠٢٣م

المرادي، الحسن بن قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ)، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق : د. فخر الدين قباوة ، والاستاذ : محمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ،بيروت-لبنان ، ط١ ، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م

النحوي، لابي الحسن احمد بن عبد الغفار (ت٣٧٧هـ)، الإيضاح ، تحقيق : د. كاظم بحر المرجان ، عالم الكتب ، بيروت- لبنان ، ط٢، ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م

References

Ibn al-Hajib, Abu Amr Uthman (d. 646 AH), Al-Idah fi Sharh al-Mufassal, edited by Dr. Musa Bani al-Alili, Al-Ani Press, Baghdad.

Ibn al-Farra, Abu Zakariya Yahya ibn Ziyad (d. 207 AH), Ma'ani al-Qur'an, edited by Ahmad Yusuf Najati, Muhammad Ali al-Najjar, and Abd al-Fattah Ismail, Egyptian House, Egypt, 1st edition.

Al-Mubarrad, Abu al-Abbas Muhammad ibn Yazid (d. 285 AH), Al-Muqtadab, edited by Muhammad Abd al-Khaliq Azima, Cairo, 3rd edition, 1399 AH/1979 CE.

Ibn Jinni, Abu al-Fath Uthman (d. 395 AH), Al-Luma' fi al-'Arabiyya, edited by Dr. Samih Abu Mughli, Amman, Dar al-Majdalawi Publishing, 1988.

Ibn Aqil, Baha' al-Din (d. 769 AH), Al-Musa'id 'ala Tashil al-Fawa'id, edited by Dr. Muhammad Kamal Barakat, Dar al-Fikr, Damascus, 1st edition, 1402 AH/1982 CE.

Qambar, Abu Bishr Amr ibn Uthman (d. 189 AH), Al-Kitab, edited and annotated by Abd al-Salam Muhammad Harun, Maktabat al-Khanji, Cairo, 3rd edition, 1408 AH/1988 CE.

Ibn Hisham al-Ansari (d. 761 AH), Awdaḥ al-Turuq ila Alfiyyat Ibn Malik, Manshurat al-Maktabah al-Haditha, Beirut, Lebanon: .

Ibn Hisham al-Ansari (d. 761 AH), Sharh Jamal al-Zujaji, edited by Dr. Ali Muhsin Issa, Alam al-Kutub, Beirut, first edition, 1405 AH - 1985 CE.

Abu al-Fida' (d. 732 AH), al-Kunnash fi al-Nahw wa al-Tasrif, edited by Dr. Jawdah Mabrouk Muhammad, Maktabat al-Adab, Cairo, second edition, 1426 AH - 2005 CE.

Abu Hayyan al-Andalusi (d. 745 AH), Irtisaaf al-Darb min Lisan al-Arab, edited by Dr. Rajab Uthman Muhammad, Maktabat al-Khanji, Cairo, first edition, 1418 AH - 1998 CE. M

Al-Azhari, Khalid Abdullah Al-Azhari (d. 905 AH), Sharh Al-Tahrir 'ala Al-Tawdih, edited by Basil Ayoun Al-Sud, Dar Al-Kutub Al-'Ilmiyyah, Beirut, Lebanon, First Edition, 1421 AH – 2000 CE. Al-Astarabadi, Radi Al-Din (d. 686 AH), Sharh Al-Radi 'ala Al-Kafiyah, edited and annotated by Yusuf Hassan Omar, 1398 AH/1978 CE.

Al-Ishbili, Ibn 'Asfur (d. 669 AH), Sharh Al-Jumal Al-Zujaji, introduction and commentary by Fawaz Al-Sha'ar, Dar Al-Kutub Al-'Ilmiyyah, Beirut, Lebanon.

Al-Ashmuni, Abu Al-Hasan Nur Al-Din Ali ibn Muhammad ibn 'Isa (d. 900 AH), Sharh Al-Ashmuni 'ala Alfiyyat Ibn Malik, introduction and commentary by Hassan Hammad, Dar Al-Kutub Al-'Ilmiyyah, Beirut, Lebanon, First Edition, 1419 AH/1998 CE.

Al-Anbari, Abu al-Barakat (d. 577 AH), Al-Insaf fi Masa'il al-Khilaf bayna al-Nahwiyyin wa al-Basriyyin wa al-Kufiyyin (Equity in Matters of Disagreement between Grammarians, Basrans, and Kufans), Al-Sa'adah Press, 4th edition, 1380 AH/1961 CE.

Al-Jurjani, Allamah Ali ibn Muhammad al-Sayyid al-Sharif al-Jurjani (d. 816 AH), Mu'jam al-Ta'rifat (Dictionary of Definitions), edited by al-Siddiq al-Minshawi, Dar al-Fadilah, Cairo.

Al-Jumahi, Muhammad ibn Sallam (d. 231 AH), Tabaqat al-Shu'ara' (Biographical Dictionary of Poets), Ali Baydoun Publications, Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah, Beirut, Lebanon, 1422 AH/2001 CE.

Al-Jawhari, Isma'il ibn Hammad (d. 393 AH), Al-Sihah Taj al-Lughah wa Sihah al-'Arabiyyah (The Correct: The Crown of Language and the Correct Arabic), edited by Ahmad Abd al-Ghafur al-'Attar, Dar al-'Ilm lil-Malayin, Beirut, Lebanon, 4th edition, 1990 CE.

Al-Jayyani, Ibn Malik al-Ta'i (d. 672 AH), Sharh Tashil al-Fawa'id (Sharh Taysir al-Fawa'id), edited by Dr. Abd al-Rahman al-Sayyid and Muhammad Badawi al-Makhtun, Hajar for Printing and Publishing, first edition, 1410 AH - 1990 CE.

DOI:

Hassan, Tamam, Al-Usul (A Cognitive Study of Linguistic Thought among the Arabs), Alam al-Kutub, 1420 AH - 2000 CE.

Hassan, Abbas, Al-Nahw al-Wafi, Dar al-Ma'arif, 15th edition.

Al-Khudari, Hashiyat al-Khudari 'ala Sharh Ibn 'Aqil 'ala Alfiyyat Ibn Malik, edited, pronounced, and corrected by Yusuf al-Shaykh Muhammad al-Biqa'i, Dar al-Fikr, Beirut, Lebanon, first edition, 1424 AH - 2003 CE.

Al-Zajjaji, Abu al-Qasim Abd al-Rahman (d. 340 AH), Al-Jamal fi al-Nahw, edited by Dr. Ali Tawfiq al-Hamd, Mu'assasat al-Risalah - Dar al-Amal, Beirut, first edition, 1404 AH - 1984 CE. Al-Zarkashi, by Imam Badr al-Din al-Zarkashi (d. 794 AH), Al-Burhan fi Ulum al-Qur'an (The Proof in the Sciences of the Qur'an), edited by Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim, Dar al-Turath Library, Cairo, third edition, 1404 AH – 1984 CE.

Al-Zarkashi Zakariya, by Abu al-Husayn Ahmad ibn Faris ibn Zakariya (d. 395 AH), Muqayis al-Lughah (Ma'ayir al-Lughah), edited by Abd al-Salam Muhammad Harun, Dar al-Fikr for Printing and Publishing.

Al-Zamakhshari, Abu al-Qasim Mahmud (d. 538 AH), Al-Mufassal fi 'Ilm al-'Arabiyyah, edited by Dr. Fakhr Salih Qaddara, Dar Ammar, first edition, 1425 AH – 2004 CE.

Al-Siraj, by Abu Bakr Muhammad (d. 316 AH), Al-Usul fi al-Nahw, edited by Dr. Abd al-Husayn al-Fatli, Al-Risalah Foundation, Beirut, Lebanon, third edition, 1417 AH – 1996 CE. Al-Suhayli, Abu al-Qasim Abd al-Rahman al-Suhayli (d. 581 AH), Nata'ij al-Fikr fi al-Nahw, edited by Sheikh Adel Ahmad Abd al-Mawjud and Sheikh Ali Muhammad Muawwad, Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah, Beirut, Lebanon, first edition, 1412 AH/1992 CE.

Al-Suyuti, Jalal al-Din (d. 911 AH), Ham al-Haw.

DOI: